ماذا سيكون بديلا لنظام البشير؟

دعوة النظام "للحوار الوطني" يجب ان ترفض

في الأشهر القليلة الماضية دعا البشير ونظامه للحوار الوطني، على الرغم من أن ذلك لم يمنع القمع، سواء في دارفورأو جبال النوبة، و اعتقال معارضي الحكم أو حتى الحكم بالاعدام علي امرأة حامل في 8 اشهر .

غالبية الشعب السوداني يدرك أن النظام يحتضر و دعوته إلى " الحوار" يجب أن ترفض من قبل جميع الأحزاب السياسية المعارضة، كما رفض من قبل الغالبية العظمى من شعب السودان .إن حكومة البشير الفاسدة يجب أن تجبر على ترك المنصب على الفور ، وأن يحاكم ويطرد و ذلك لتعذيب وقتل الأفراد ويحاكم على كل جرائم الحرب و غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ 30 يونيو1989

أن كمية الديون المتراكمة بلغت في مجملها ٤٣ بليون دولار ، اقترضت الحكومة البلايين من الدولارات من الوكالات الدولية الإمبريالية وذهبت تلك المبالغ إلى جيوب عدد قليل من الأفراد ولم تستخدم أبدا لتطوير البنية التحتية في البلاد التي هي في أشد الحاجة إلى المشاريع الزراعية أو الصناعية.مما جعل المشاريع الزراعية والصناعية تعاني خسائر كبيرة و انهيار تقريبا.

إن حل هذه الأزمة لا يمكن أن يكون عن طريق إطالة عمر النظام الفاسد و شركائهم

للأسف ، فإن معظم الأحزاب السياسية الحالية و القوي ليس لديهم برنامج يمكنه انهاء الفقر المتزايد ورفع مستويات المعيشة للفقراء والعمال . هذا لأنهم جميعا وضعوا أنفسهم على استمرار الرأسمالية التي هي نظام الربح على أساس أن لا تسمح باستخدام الموارد المخطط لها في مصالح جماهير السكان بطبيعته.

إن أي نداء إلى منظمات المجتمع الدولي و الحكومات الرأسمالية لن يجلب الحل المنشود للأزمة الاقتصادية الحالية . بصرف النظر عن أي انتقادات لأنها تجعل الفرد ، في النهاية أنها تدعم ، أو لا تتحدى الرأسمالية . كما رأينا مرارا وتكرارا في بلدان مختلفة " المعونة " يتطلب المزيد من إجراءات التقشف التي سوف تضع الفقراء والعمال في وضع أصعب حيث أن البلد هو بالفعل في ديون ضخمة.

إننا نحتاج إلى البرامج البديلة التي تناشد العمال و الفلاحين الفقراء ، في المناطق الحضرية والريفية ، بما في ذلك أولئك الذين يخدمون حاليا في الشرطة والجيش .السودان يشهد حركة متنامية من المعارضة ضد الحكومة .في حين أن مستوى التعبئة يذهب صعودا و هبوطا، و الحكومة أصبحت أكثر عزلة . وبالتالي محاولات حزب المؤتمر الوطني لرسم قوى المعارضة في "حوار " من شأنها أن تسمح بفعالية مواصلة النظام الحالي . ولكن يتم ترقيم أيام النظام ؛ وهذا في حد ذاته يشكل مسألة ما يأتي بعد ذلك ؟

سودانيون مؤيدون للجنة الأممية للعمال